الأسباب العلمية
للانحرافات الفكرية
ومنهج السنة النبوية في معالجتها

د . يحيى بن محمد أحمد آل حنش
أستاذ الفقه المساعد بكلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد

(شكر وتقدير)

قال صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " فأحمد الله سبحانه وتعالى أن أعانني على إتمام هذا البحث.

والشكر موصول إلى عمادة البحث العلمي في جامعة الملك خالد على دعمها لهذا البحث من خلال البرنامج البحثي العام تحت رقم:(١٩١) لسنة ١٤٤١هـ.

الأسباب العلمية للانحرافات الفكرية ومنهج السنة النبوية في معالجتها

يحيى بن محمد أحمد آل حنش
قسم الفقه بكلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد
البريد الإلكتروني : ymalhanash@kku.edu.sa

الملخص:

يتحدث هذا البحث عن الأسباب المعرفية المؤثرة في الانحراف الفكري تحت عنوان: (الأسباب العلمية للانحرافات الفكرية ومنهج السنة النبوية في معالجتها).

وهو متعلق بمسألة مهمة، وهي مسألة الأمن الفكري وتحقيقه في المجتمع، ولا شك أن حماية العقول من التطرف والانحراف الفكري من أهم المقاصد الشرعية، ولها أثرها في حفظ المجتمع وسلامته، وتكمن أهمية هذا البحث كذلك في البيان منهج السنة النبوية في مواجهة.

وفي هذا البحث يلقى الباحث الضوء على الأسباب العلمية الذاتية والخارجية المؤثرة في وجود الانحراف الفكري والتطرف القولي والعملي، وبيان المنهج النبوي في مواجهة الانحراف الفكري والتطرف العقدي.

ويتعرض البحث لبيان المنهج النبوي في مواجهة التطرف والانحراف المتحقق من الأسباب العلمية، حيث يوجد الحل الناجع لهذه الظاهرة في السنة النبوية.

وقد استعمل الباحث المنهج التحليلي فيما يتعلق بالأسباب المعرفية الذاتية والخارجية للانحراف الفكري ثم المنهج التحليلي للنصوص ففيما يتعلق ببيان منهج السنة النبوية في معالجة الانحراف الفكري.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج لعل أهمها: أن الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية وعدم التمكن من أدوات الاجتهاد وتلقي العلوم الشرعية من غير ذوي التخصصات الشرعية وتقديم العلوم الشرعية بصورة غير ميسرة. وعدم وجود القدوة العلمية ذات التأثير من أهم الوسائل العلمية المؤدية إلى الانحراف الفكري وأن الوسائل العلمية في مواجهة الانحراف الفكري الفهم الصحيح للنصوص الشرعي.

الكلمات المفتاحية : الأسباب – العلمية – للانحرافات – الفكرية – السنة النبوية

the scientific reasons for intellectual deviations and the methodology of the Prophet's Sunnah in dealing with them

Yahya bin Mohammed Ahmed Al Hanash
Department of Jurisprudence, College of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University
Email: ymalhanash@kku.edu.sa

Abstract :

This research talks about the cognitive causes affecting intellectual deviation under the title: (the scientific reasons for intellectual deviations and the methodology of the Prophet's Sunnah in dealing with them).

It is related to an important issue, which is the issue of intellectual security and its achievement in society, and there is no doubt that protecting minds from extremism and intellectual deviation is one of the most important legitimate aims, and has its effect on preserving society and its safety.

In this research, the researcher sheds light on the subjective and external scientific reasons that affect the existence of intellectual deviation and extremism in verbal and practical, and an explanation of the prophetic approach in the face of intellectual deviation and ideological extremism.

The research is to show the prophetic approach in confronting extremism and the deviation that is achieved from scientific reasons, as there is a viable solution to this phenomenon in the Sunnah.

The researcher used the analytical method with regard to the subjective and external cognitive causes of intellectual deviation, and then the analytical method for the texts, with regard to the statement of the Sunnah approach in dealing with intellectual deviation.

The researcher came to several conclusions, perhaps the most important of which is: The wrong understanding of the legal texts, the inability to obtain the tools of ijtihad, the receipt of Sharia sciences from those who do not have legal specializations, and the presentation of Sharia sciences in an uneasy way. And the absence of a scientific example with influence is one of the most important scientific means leading to intellectual deviation, and that the scientific means in the face of intellectual deviation are the correct understanding of the legal texts.

Key Words: Scientific - Reasons For Deviations - Intellectual – Sunnah

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله ﷺ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء/١]، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾[آل عمران/١٠٢] ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب/٧٠-٧١](١)، أمّا بعد:

فإنه من المقرر أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع، وأنها الشريعة الكاملة التي لم تغادر صغيرة قال –تعالى-: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ﴾ (٢).

وإن الانحراف الفكري من أخطر القضايا التي تواجه المجتمعات الإسلامية، بل وجميع بالبلدان ذلك أن الانحراف الفكري هو الأساس للانحراف السلوكي، وما ينتج عنه من غلو وتشدد.

من أجل ذلك كانت عناية الباحثين بهذا النوع من القضايا وهذه الفتن التي أطلت برأسها على العالم كله؛ وذلك بالبحث عن أسبابها الفكرية، والنفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وإيجاد الحلول لها ذلك أن الانحراف الفكري لم يعد مجرد

(١) هذه تسمى خطبة الحاجة أخرجها أحمد في مسنده (٢٦٢/٦) - مسند عبد الله بن مسعود- رقم (٣٧٢٠)، وأبو داود في سننه (ص/٣٠٦) - كتاب النكاح- باب في خطبة النكاح- رقم (٢١١٨)، والترمذي في جامعه (ص/٢٦٦) - أبواب النكاح- باب ما جاء في خطبة النكاح- رقم (١١٠٥)، وحسنها، والنسائي في سننه (ص/١٩٨) - كتاب الجمعة- باب كيفية الخطبة- رقم (١٤٠٥)، وابن ماجه في سننه (ص/٢٧١) - كتاب النكاح- باب خطبة النكاح- رقم (١٨٩٢)، وصححها الألباني، وألف فيها كتابًا بعنوان "خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه" جمع فيه طرقها.

(٢) من الآية ٣: المائدة.

ظاهرة فردية لا تتجاوز صاحبها، بل أصبح ظاهرة عالمية لها مصادرها، ومراكز بحثية تهتم بها.

والسنة النبوية -على صاحبها أفضل الصلاة والسلام- هي مصدر للحضارة الإنسانية والفكر الإنساني، بل وفيها الحل لكل معضلة تطرأ على الساحة المجتمع المسلم؛ ذلك أنها وحي الله تعالى، قال تعالى: ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾ (١).

وهذه الشريعة متكاملة حوت نصوصها الشرعية الحلول الناجعة لكل المشكلات التي تقض مضاجع المجتمع.

وأكاد أكون جازما بأن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الفكري هي الأسباب العلمية ذلك أن العلم والمعرفة، وتمكنهما من النفس الإنسانية عصمة لها من الانحراف بكافة مستوياته، وبكافة مجالاته.

وتكاد تكون الأسباب الأخرى: الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها ثانوية، او ذات تأثير أقل في وقوع الانحراف، وتمكنه من الأفراد والمجتمعات.

إن الجهل هو العدو اللدود للإنسان والإنسانية، وأخطر من الجهل أن تتحول النصوص الشرعية إلى مصدر شرعي لتأصيل جوانب عديدة من الانحراف والفهم المغلوط، وأن تصبح تلك النصوص بقداستها مصدراً لتبرير الاعتداء على الناس ـــ كل الناس ـــ وترويعهم، واستحلال دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

مشكلة البحث:

يتناول البحث جانبين:

الجانب الأول فيما يتعلق بالبحث في الأسباب العلمية للانحراف الفكري.

الجانب الثاني فيما يتعلق بمنهج السنة النبوية في معالجة ظاهرة الانحراف الفكري.

(١) الآية ٣، ٤: النجم.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال جانبين:

الجانب الأول: في البحث عن أسباب الانحراف الفكري فيما يتعلق بالنواحي العلمية، ومدى تأثير تلك الأسباب في حوادث تلك الظاهرة، ومدى أهميتها، وواقعيتها.

الجانب الثاني: في البحث حول منهج السنة النبوية في معالجة أسباب الانحراف الفكري، وبيان ما تشتمل عليه نصوص السنة النبوية من توجيهات لمعالجة تلك الظاهرة.

أهداف البحث:

١- بيان المقصود بالانحراف الفكري ومظاهره عناية النصوص الشرعية بعلاجها.

٢- بيان الأسباب الذاتية للانحراف الفكري فيما يتعلق بالجوانب العلمية.

٣- بيان الأسباب الخارجية للانحراف الفكري، فيما يتعلق بالجوانب العلمية.

٤- بيان منهج السنة النبوية في معالجة الأسباب العلمية للانحراف الفكري.

تساؤلات البحث:

١- ما المقصود بالانحراف الفكري، وما هي أهم مظاهره؟

٢- ما أهم الأسباب العلمية الذاتية المؤدية للانحراف الفكري؟

٣- ما أهم الأسباب العلمية الخارجية المؤدية للانحراف الفكري؟

٤- هل للسنة النبوية منهج معتبر في معالجة الأسباب العلمية للانحراف الفكري؟

منهج البحث:

اعتمدت على المنهج التحليلي فيما يتعلق بالأسباب العلمية الذاتية والخارجية للانحراف الفكري.

ثم المنهج التحليلي للنصوص ففيما يتعلق ببيان منهج السنة النبوية في معالجة الانحراف الفكري.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وتساؤلاته، ومنهجه، وخطته.

المطلب الأول: تعريف الأسباب المعرفية.

المطلب الثاني: المقصود بالانحراف الفكري.

المطلب الثالث: مظاهر الانحراف الفكري.

المطلب الرابع: منهج القرآن الكريم والسنة النبوية في مواجهة أسباب الانحرافات الفكرية.

المبحث الأول: الأسباب العلمية الذاتية للانحرافات الفكرية.

المطلب الأول: الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية.

المطلب الثاني: عدم التمكن من أدوات الاجتهاد.

المطلب الثالث: تلقي العلوم الشرعية من غير ذوي التخصصات الشرعية.

المبحث الثاني: الأسباب العلمية الخارجية للانحرافات الفكرية

المطلب الأول: تقديم العلوم الشرعية بصورة غير ميسرة.

المطلب الثاني: عدم وجود القدوة العلمية ذات التأثير.

المبحث الثالث: منهج السنة النبوية في معالجة الأسباب العلمية للانحرافات الفكرية

المطلب الأول: الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة.

المطلب الثاني: التلقي للعلم الشرعي عن أهله.

المطلب الثالث: تقديم العلوم الشرعية بصورة ميسرة.

المطلب الرابع: اعتقاد التصويب والتخطئة لأهل العلم

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

الفهارس.

التمهيد

في بيان مفردات عنوان البحث.

لما كان هذا البحث منتظماً في الكلام عن الأمن الفكري وأثره في تحقيق التنمية المستدامة، كان حرياً بي أن أبين مفردات عنوان هذا البحث وما يتعلق بها من مسائل وذلك من خلال المطالب الآتية: –

المطلب الأول: تعريف الأسباب العلمية.

المطلب الثاني: المقصود بالانحراف الفكري.

المطلب الثالث: مظاهر الانحراف الفكري.

المطلب الرابع: منهج القرآن الكريم والسنة النبوية في مواجهة أسباب الانحرافات الفكرية.

المطلب الأول

تعريف الأسباب العلمية.

من المقرر أن الحكم على الشيء فرع تصوره، فلا يمكن بناء أو تكوين صورة ذهنية عن أي شيء إلا بعد الخروج بتعريف له سواء أكان من باب الحد أم باب الرسم، وذلك لتمييزه عن عما يمكن أن يشبهه فتأتي الصورة الذهنية للموضوع منضبطة وصحيحة، وهذا من المسلم الذي لا يخفى على ذي لب، من أجل ذلك سوف يدور الكلام في هذا الفروع الآتية: –

أولا: المقصود بالأسباب العلمية.

هي عبارة عن مجموع الخبرات، والمعلومات والمهارات التي تشكل قاعدة يمكن من خلالها تحليل ودمج الخبرات والمعلومات التي تتولد عن طريق العلماء والباحثين[1].

(١) تعريف العلم والمعرفة- كتابة غادة الحلايقة
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9

واصطلاحاً: يمكن تعريفها بأنها: عبارة عن مجموعة الإدراكات التي يحصلها الفرد والتي تكون غالباً ظنية محسوسة، وتشكل أفكار الفرد وقناعاته وسلوكه، ولها أثرها في ردود أفعال صاحبها وتعاملاته المجتمعية [١].

ثانيا: الفرق بين العلم والمعرفة: يتلخص الفرق بين العلم والمعرفة فيما يأتي:

الأول: المعرفة تشمل القطع والظن بخلاف العلم فلا يشمل الظن، فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في القطع وينفرد الأعم وهو المعرفة بالظن.

الثاني: المعرفة غالبًا تقال في المحسوس، والعلم يكون غالبًا في المعقول.

الثالث: المعرفة قد يسبقها الجهل قطعاً بخلاف العلم فقد يسبقه الجهل وقد يسبقه؛ لذا لم يجز أن يطلق وصف المعرفة على الله تعالى [٢].

المطلب الثاني

المقصود بالانحراف الفكري.

كما سبق الكلام عن بيان مقصود الأسباب المعرفية فمن متممات الفائدة بيان المقصود بالانحراف الفكري؛ لأنه بيت القصيد في هذا الموضوع ومحور الدراسة فيه؛ لذا سوف يدور الحديث في هذا المطلب في فرعين: -

(١) من الآية ٤٦: النساء.

(٢) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنبلي١/٢٣٧- ت: د. عبد الرحمن الجبرين وآخرون - ط. مكتبة الرشد – السعودية. الرياض- ط. الأولى- سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختصر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه للشيخ محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار ٦٣/١ – ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد – ط. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي– ط. الثانية سنة ١٤١٥هـ، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول لمحمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي ص ٥٧-الناشر: المكتبة الشاملة، مصر- الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

الفرع الأول
تعريف الانحراف الفكري

أولاً: تعريف الانحراف في اللغة

الانحراف أصله الميل والعدول عن الشيء [1]. يقال انحرف عنه ينحرف انحرافا. وحرفته أنا عنه، أي عدلت به عنه. ولذلك يقال محارف، وذلك إذا حورف كسبه فميل به عنه، وذلك كتحريف الكلام، وهو عدله عن جهته. قال الله تعالى: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ [2]. ومنه الانحراف عَن الْحق والانبعاث فِي الْمعاصِي والمناهي وَأَصله الْمُفَارقَة لأمر الله تَعَالَى [3]

وجملة القول: إن الانحراف عدم الاستقامة على الجادة الصحيحة والمنهج القويم الذي يسير مع الفطرة الإنسانية القويمة والشرع الصحيح والعقل السديد سواء أكان في جانب الدين أم في الدنيا فكل ميل وبعد عن هذه الأمور يسمى انحرافاً.

ثانياً: تعريف الفكر في اللغة.

أولا: الفكر لغة: التَّفَكُّر اسم التَّفْكِير. ومن العرب من يقول: الفِكْرُ الفِكْرة، والفِكْرى على فِعْلى اسم وهي قليلة. والفَكْرُ، الفِكُر: إعمال الخاطر في الشيء [4]. ويأتي بمعنى الحاجة يقال: ليس لي في هذا الأمر فكر، أي ليس لي فيه حاجة [5].

---

(١) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني١٤٢١/٣ - ت: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله- ط. دار الفكر المعاصر – ط. الأولى- سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير ٣٧٠/١- الناشر: المكتبة العلمية – بيروت- تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ١٧٣٣/٢

(٣) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر ص ٦٢-المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز-الناشر: مكتبة السنة - القاهرة – مصر-الطبعة: الأولى، ١٤١٥ – ١٩٩٥.

(٤) لسان العرب لابن منظور ٦٥/٥.

(٥) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٧٨٣/٢.

ويأتي بمعنى: تردد القلب. يقال تفكر إذا ردد قلبه معتبرا. ورجل فكير: كثير الفكر. [١]

ويأتي كذلك بمعنى التأمل. قال ابن منظور:" التفكر التأمل، والاسم الفكر والفكرة، والمصدر الفكر، بالفتح. قال يعقوب: يقال: ليس لي في هذا الأمر فكر أي ليس لي فيه حاجة، قال: والفتح فيه أفصح من الكسر. [٢]، والفكر بالكسر تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني، يقال: لي في الأمر فكر، أي: نظر وروية .... ويقال: الفكر ترتيب أمور في الذهن يتوصل بها إلى مطلوب يكون علما أو ظنا [٣]، والفكر بالكسر ويفتح: إعمال النظر في الشيء [٤]، والفكر إعمال العقل للوصول إلى نتيجة أو قرار أو حل مشكلة معينة [٥]

مما سبق يتبين أن التعريف اللغوي للفكر يبرز منه معنى، وهو أن الفكر يكون فيما يحتاج إلى إمعان النظر والتأمل والتدقيق في محتواه، لا فيما اتضح وبان من الأمور.

ثانياً: الفكر اصطلاحا:

مما لا شك فيه وجود ارتباط وثيق بين التعريفات اللغوية والتعريف الاصطلاحي للفكر خاصة في تعريف الفكر؛ إذ ليس مصطلحاً بالمعنى المتعارف عليه، بل يستقى تعريفه من المعاني اللغوية، وسوف أذكر هنا بعض التعريفات التي تعتبر اصطلاحية، وإن كانت راجعة إلى المعنى اللغوي: –

(١) انظر: مقاييس اللغة ٤٤٦/٢، المصباح المنير ٤٧٩/٢.

(٢) انظر: لسان العرب ٦٥/٥.

(٣) انظر: المصباح المنير ٤٧٩/٢

(٤) انظر: القاموس المحيط ٤٥٨/١

(٥) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ١٧٣٣/٢.

فمن ذلك ما عرفه به الشنقيطي بأنه: "الفكر عمل العقل لإدراك ما يحيط به". [1] وعرف –أيضا– بأنه: "إعمالُ العقلِ في أَمْرٍ مجهولٍ، وترتيب أمور في الذهن، يُتَوصَّلُ بها إلى معرفةٍ حقيقيةٍ أو ظنيِّةٍ" [2]

وعرفه –أيضاً–: اسم لعملية تردد القوى العاقلة المفكرة في الإنسان سواء أكان قلباً أم روحاً أم ذهناً بالنظر والتدبر لطلب المعاني المجهولة من الأمور المعلومة، أو الوصول إلى الأحكام أو النسب بين الأشياء [3].

ويمكن أن يعرف الفكر بأنه: إعمال العقل في أمور جزئية أو مقدمات عقلية للوصول إلى حكم كلي أو نتيجة عامة تكون أساساً لمنطلق عملي.

وجملة القول تتلخص فيما يلي: –

أولاً: أن الفكر عملية عقلية بحته وهي عبارة عن دقة النظر وإمعانه في أمور تؤدي نهاية إلى معرفة ما كان مجهولاً.

ثانياً: أن الفكر يكون في الأمور المعنوية التي محلها العقل ولا علاقة له بالمحسوسات.

ثالثاً: أن الفكر لا يكون في المسلمات، بل يطلق على ما يحتاج إلى إطالة نظر وإمعان عقل.

الفرع الثاني

تعريف الانحراف الفكري اصطلاحاً.

الناظر إلى مصطلح الانحراف الفكري يرى أنه من المصطلحات الحديثة الطارئة على ساحة البحث الشرعي فلم يتعرض الأقدمون له كمصطلح مستقل وإن كان

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (١٦٨/٦) موقع الألوكة www.majles.alukah.net.

(٢) انظر: حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي د. ناصر بن محمد بن مشري الغامدي (ص١٥).

(٣) انظر: الأزمة الفكرية المعاصرة د. طه العلواني – ص ٩ – ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي – سنة ١٤٠٨-١٩٨٨م.

وارداً في ثنايا ما كتبوا عن المقاصد الشرعية في مقصد حفظ الدين ومقصد حفظ العقل، فهما باختصار ما يطلق عليه حالياً (الأمن الفكري).

لذا لا نجد تعريفاً له في كتب الأقدمين، وسوف أذكر هنا بعض التعريفات الواردة في الكتابات الحديثة التي تضمنت هذا الموضوع.

لذلك وردت الكثير من التعريفات للانحراف الفكري، أذكر هنا بعضاً منها:-

أولاً: الخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الدينية وتطبيقاتها، مما يشكّل خطرا على نظام الدولة وأمنها الوطني بكل مقوماتها "

ثانياً: انحراف الأفكار أو المفاهيم أو المدركات عن ما هو متفق عليه من معايير وقيم ومعتقدات سائدة في المجتمع.

ثالثاً: ميل الفكر ومخالفته لدين المجتمع وما يؤمن به من قيم وأخلاق، وما تسود فيه من ثقافة، وما تحكمه من أنظمة وقوانين، وانحرافه عن الوسطية والاعتدال باتجاه[1].

ويمكن تعريف الانحراف بأنه: **هو عبارة عن عدم سلامة العقل من الأفكار المنحرفة الغالية والجافية واعتناق هذه الأفكار واعتبارها منهجاً للتعامل في الدين والدنيا.**

(١) الانحراف الفكري مفهومه وأسبابه وخطورته على الشباب السعودي – د. محمد ناصر السحيباني ص ٣٥٦- بحث منشور ضمن فعاليات مؤتمر واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والأحزاب والانحراف- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المطلب الثالث

مظاهر الانحراف الفكري

للانحراف الفكري مظاهر متعددة نجملها فيما يلي: –

أولاً: الغلو في الدين: نهى الإسلام عن الغلو في الدين، والغلو في الدين من أبرز مظاهر الانحراف الفكري، وأعظمها خطرا على المجتمع وأمنه إذ هو يحدث باسم الدين. وسواء كان الغلو في التشدد في فهم النصوص الشرعية والتكلف في تنزيلها على الحوادث والوقائع، أو التشدد في تصرفات وسلوكيات الشخص نفسه أو الآخرين ممن حوله، بتحريم الحلال والطيبات، أو الغلو في موقفه تجاه الآخرين من مدح وثناء أو ذم وقدح، ووصفه بالكفر والردة بسبب الوقوع في معصية أو اختلاف اجتهاد في مسألة.

ثانياً: التكفير: يعد من أخطر مظاهر الانحراف الفكري هو تكفير الغير وإهدار دمه وإسقاط عصمة نفسه وماله وعرضه، وهو من أعظم ما زلت به أقدام أصحاب الفكر الضال [(١)].

ثالثاً: الطعن في العلماء: من سمات الانحراف الفكري أن معتنقيه لا يبالون في الطعن في علماء الأمة وأئمتها، يشنعون على كل من خالفهم. بل ويصرون الحق في طائفتهم وجماعتهم أو شيخهم وزعيمهم [(٢)].

رابعاً: التعصب: كان التعصب ولا يزال من أهم الآفات التي تسيطر على عقول وقلوب المنحرفين في الفكر؛ وذلك لأن التعصب يعمي ويصم صاحبه، ويجعله مغلق القلب والفهم، ولا يرى إلا رأي من يتعصب لهم حتى وإن كانت مخالفاً للنص الشرعي [(٣)].

---

(١) انظر: الانحراف الفكري دراسة وتحليل /https://httpintell.school.blog/2017/04/28/884.

(٢) انظر: الانحراف الفكري مفهومه وأسبابه وخطورته على الشباب السعودي – د. محمد ناصر السحيباني ص ٣٦٢ وما بعدها.

(٣) انظر: من مظاهر الانحراف الفكري – عبد الله علي الشهراني
https://www.alwatan.com.sa/article/267050.

خامساً: التقليد الاعمى: يعد التقليد الأعمى لمن لا يستحقون ذلك ثمرة من ثمرات التعصب، إذ يحمل التعصب صاحبه على السير خلف من يتعصب له منقاد له انقياد الأعمى للبصير، والحق أنهما ليس منهما بصير، فيعمل برأيه دون أدنى تأمل أو نظر أو فكر[١].

سادساً: التبسيط المخل للقضايا الهامة، حيث ينظر أصحاب الأفكار الضالة المنحرفة إلى القضايا ذات البال نظرة سطحية غير متوازنة وفي نفس الوقت ينظرون إلى توافه الأمور بعين الجد والإعظام، وهذا من أوضح الأدلة على الانحراف الفكري[٢].

المطلب الرابع

منهج القرآن الكريم والسنة النبوية في مواجهة أسباب الانحرافات الفكرية

لقد وضع القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة المنهج القويم لمواجهة الفكر الغال المنحرف وذلك في قوله تعالى: ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ [٣] فهذا المنهج القرآني القويم يغلق أبواب التطرف والانحراف الفكري، فإن دعوة الناس بالحكمة والموعظة بالحسنى يجذب القلوب، ويمنع تفلت الناس، ويجمع ولا يفرق، حتى من كان في قلبه شيء فإن الدعوة بهذه الطريقة تدخل قلبه وتعود به إلى الحق، والصور الدالة على ذلك كثيرة، وأضرب هنا واحدة منها، وهي حوار ابن عباس رضي الله عنه مع الخوارج وهي تعتبر من أشهر المناظرات التي وقعت في التاريخ الإسلامي[٤]، وقد قام ابن عباس

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي – إعداد: د. محمد دغيم الدغيم ص ٦ – سنة ١٤٢٧-٢٠٠٦هـ.

(٣) من الآية ١٢٥: النحل.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٥٣٤/٢-الناشر: دار الحديث- القاهرة- الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقي ٥٢/١٨- المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع- دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا- الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤م

رضي الله عنه باستخدام الحوار المنطقي لإقناعهم، وقارع حجتهم بالحجة الدامغة، وخاطب عقولهم حتى رجع منهم خلق كثير(١).

وكذلك جاءت السنة المطهرة لتواجه الانحراف والتطرف بكل أشكاله حتى ولو كان في العبادة، وأوضح مثال على ذلك قصة الثلاثة الذين أتوا إلى بيوت أزواج فسألوا عن عبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنهم تقالوها، وذلك فيما روى مسلم عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَمَلِهِ فِي السِّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أُصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» (٢)، فيعتبر هذا الحديث من قواعد مواجهة التطرف والانحراف من أي نوع حتى ولو كان في العبادة.

فمما سبق أستطيع القول بأن القرآن الكريم والسنة المطهرة قد رسما طريق مواجهة الانحرافات الفكرية وهي تتمثل في أمرين: –

الأول: الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن تأليفاً للقلوب وجمعاً للكلمة ورأباً للصدع.

الثاني: مواجهة الانحراف بالتعليم والأخذ على يد المنحرفين لردهم إلى جادة الصواب.

(١) انظر: التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنة ص ٢٠ – د. نادي محمود حسن – أستاذ التفسير وعلوم القرآن- كلية أصول الدين. جامعة الأزهر.

(٢) رواه مسلم. صحيح مسلم حديث رقم: (١٤٠١). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ- للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري-المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي-الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

المبحث الأول

الأسباب العلمية الذاتية للانحرافات الفكرية

من خلال النظر في أحوال المنحرفين والمتطرفين فكرياً نجد أن هناك أسباباً علمية ذاتية نابعة من الفرد نفسه هي المؤدية به نهاية إلى الانحراف الفكري في الشخص نفسه تجره نهاية إلى التطرف والانحراف الفكري منها الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية وعدم التمكن من أدوات الاجتهاد، وعدم أخذ العلم الشرعي على يد المتخصصين؛ لذا سوف يتكون هذا البحث من المطالب الآتية: –

المطلب الأول: الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية.

المطلب الثاني: عدم التمكن من أدوات الاجتهاد.

المطلب الثالث: تلقي العلوم الشرعية من غير ذوي التخصصات الشرعية.

المطلب الأول

الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية.

النص الشرعي قد تعتريه أمور لابد وأن يكون المتصدر لفهم النص الشـــرعي على علم بدقائقها حتى لا يقع في الفهم الخاطئ للنص مثل الاشتراك [١] والإجمال [٢] والعموم [٣] الذي دخله التخصيص

(١) المشترك هو اللفظ الموضوع لمعنيين مختلفين أو لمعان مختلفة الحقائق. أو هو: اللفظ الذي وضع لمعان متعددة بأوضاع متعددة. وحكمه التوقف حتى يقوم دليل على الترجيح. انظر: أصول الشاشي لنظام الدين أبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي صـ ٣٦ – ط. دار الكتاب العربي. بيروت، تقويم الأدلة لأبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي صـ ١٠٤ – ت: خليل الميس – ط. دار الكتب العلمية. بيروت – ط. الأولى – سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

(٢) المجمل هو اللفظ الذي لم تتضح دلالته. وحكمه التوقف حتى يأتي البيان من الشارع. انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للشيخ حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي ٩٣/٢ – ط. دار الكتب العلمية، وخلاصة الأفكار شرح مختصر المنار لأبي الـفـــداء زين الدين قاسم قطلوبغا الحنفي صـ ٩٦ – ط. دار ابن حزم – ط. الأولى – سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٢م.

(٣) العام هو كل لفظ وضع وضعا واحدا لكثير غير محصور، مستغرق جميع ما يصلح له. وحكمه أنه باق على عمومه حتى يقوم دليل على الخصوص انظر: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى الشافعي ٧٣/١ـ – ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: خيري سعيد - ط. المكتبة التوفيقية، أصول الفقه للشيخ محمد أبى النور زهير ٢٣٦/٢ وما بعدها - ط. دار البصائر – ط. الأولى – سنة ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.

والخاص[1] الذي لا يتعدى صاحبه إلى غيره، وأمثال هذه النصوص كثير في النصوص الشرعية.

ومعلوم أن هذه الأمور السابقة الذكر لها الأثر الواضح في فهم النص الشرعي على الوجه الصحيح الذي يوافق مراد الشارع، ومعلوم -أيضا- أن أكثر ما زلت به الأقدام في تفسير النص الشرعي كان سببه هذه الأمور الدقيقة التي لا يعلمها إلا المتخصصون في علوم الشريعة الذين يمتلكون المؤهلات العلمية لفهم هذه الأمور الشائكة، والتي بدون العلم الدقيق بها يقع الخطأ قطعاً في فهم النص الشرعي والأمثلة على الفهم الخاطئ للنص الشرعي الذي يؤدي إلى الخطأ في الأحكام كثير، فمنها: استدلال بعضهم بقوله تعالى: ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾[2] على أن يجوز للرجل أن ينكح تسع نسوة ، حيث إنه جمع الأعداد المذكورة في الآية رغم أن المراد هو التخيير .

قال القرطبي – رحمه الله-: " وهذا كله جهل باللسان...فإن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات، والعرب لا تدع أن تقول تسعة، وتقول اثنين وثالثة وأربعة .وكذلك تستقبح ممن يقول: أعط فلانًا أربعة ستة ثمانية ولا يقول ثمانية عشر"[3].

والخطأ في فهم النص له أسباب كثيرة منها: عدم أهلية المتصدي لفهمه وتفسيره، وصرف اللفظ عن وجهه المتعارف عليه، وعدم الرجوع إلى فهم الصحابة والتابعين، وعدم التجرد عند التعرض لفهم النص[4].

(١) هو: قصر العام على بعض أفراده والحكم بأن هذا العام ليس مقصودا به جميع ما دل عليه، وحكمه دلالته إلى على أفراده فقط. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للإمام أبى البركات عبد الله بن أحمد المعروف بـ حافظ الدين النسفي ٢٨/١ وما بعدها – ط. دار الكتب العلمية – بيروت – ط. الأولى – سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٢) من الآية ٣: سورة النساء

(٣) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي -تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش- لناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة-ط. الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(٤) انظر: الفتوى وفهم النص الشرعي-د، سعيد بن رجاء العوضي ص ٤١٦– الجامعة الإسلامية - بحث منشور في فعاليات مؤتمر (الفتوى واستشراف المستقبل).

كما أن الفهم الخاطئ للنص الشرعي له آثار على النص الشرعي على الفتوى، فمنها: عدم صحة الفتوى، وعدم براءة ذمة المفتي بهذه الفتوى وأنه آثم فيها لتقصيره، وشذوذ الفتوى عن المنهج الحق، وتعطيل النص الشرعي، وتحميل النص الشرعي ما لا يحتمله [١].

وينبغي على المتصدي لفهم النص الشرعي أن يكون على علم بقواعد النظر في النصوص الشرعية كحمل المُجمَل على المبيَّن، مثل قوله – تعالى –: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [٢]، فالصلاة لها أكثر مِن معنى كما هو معلوم. مثال: ما ورَد من صفة صلاة النبي ﷺ فالصحيح حمل المُجمَل (الصلاة)، على المبيَّن وهو فعله ﷺ للصَّلاة.

حَمل العام على الخاص مثل قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [٣] فدلَّت هذه الآية على أن كل مُطلَّقة عدَّتُها ثلاث حِيَض. مثال: قوله– تعالى–: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [٤]، فهذه الآية خاصَّة، خصَّصت وأخرجَت الحوامل من عموم الآية السابقة، وأفادَت بأنَّ عدتهنَّ بوضع الحَمل.

وحَمل المُطلَق على المقيَّد: مثال: قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [٥] على قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [٦].

ويعرف كذلك أن الأمر يُفيد الوجوب، إلا بقرينة صارفة إلى غَيره وأن النهي يُفيد التحريم إلا بقرينة صارِفة إلى غيره، ويعرف قواعد التعارض والترجيح كترجيح رواية الصحابي صاحب الواقِعة على غيره، وترجيح رواية الراوي على رأيه، وترجيح رواية المُثبِت على النافي وترجيح المنطوق على المفهوم وترجيح النص على الظاهر، وترجيح الظاهر على المؤول، وترجيح الحَظر على الإباحة؛ لأن ترك المباح أهون من

(١) انظر: الفتوى وفهم النص الشرعي-د، سعيد بن رجاء العوضي ص ٤١٩
(٢) من الآية ٤٣: البقرة.
(٣) من الآية ٢٢٨: البقرة..
(٤) من الآية ٤: الطلاق.
(٥) من الآية: ٤ المجادلة.
(٦) من الآية ٩٢: البقرة.

ارتكاب الحَرام؛ وترجيح الخاص على العام، وترجيح المطلق على المقيد والحقيقة على المجاز والإجماع القطعي على الظني، والقياس القطعي على الظني[1] .

والحق أنه من خلا النظر فيما سبق ندرك أن فهم النصوص الشرعية بحر متلاطم الأمواج بعيد الشاطئان لا يقدر على عبوره وتجازوه إلا من ركب سفينة العلم الشرعي الدقيق وسبر أغواره والوقوف على دقائقه من أجل زلت أقدام الكثير ممن حاولوا التصدي لفهمه وتفسيره دون تحصيل الملكة المؤهلة لذلك فأخطأوا وضلوا وأضلوا.

المطلب الثاني

عدم التمكن من أدوات الاجتهاد

الواقع المشاهد في هذا العصر أن هناك الكثير ممن يتصدرون المشاهد، ويقفون موقف المنظرين حتى في المسائل الشرعية، ثم يعضد نظرياته التي يطرحها بالاستشهاد بنصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة، على الرغم أنه ليس من أهل التخصص ولا الدراية، ثم يصول ويجول في تفسير النص الشرعي على حد فهمه، وهو لا يملك الأدوات الممكنة من مجرد النظر في النصوص الشرعية فضلاً عن تفسيرها والبناء على ذلك.

وهنا نقرر المتفق عليه عند أهل العلم أن النظر في النصوص الشرعية لاستنباط الأحكام الشرعية قاصر على فئة معينة تتوافر فيها شروط معينة تكون عنده الملكة التي يستطيع بها استنباط الأحكام الشرعية من مظانها، وتمكنه من فهم النص الشرعي فهماً صحيحاً، وسأعرج بذكر هذه الشروط: –

الأول: أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة: ومعنى العلم بنصوص الكتاب والسنة يشمل الحفظ أو معرفة مواقع الآيات من السور، لكن هذا فحسب، بل يجب أن يكون عالما بمقصودات ومرامي النصوص الشرعية، والمعهود في خطابات

(١) انظر: قواعد وأصول في فهم النصوص الشرعية – محمد عبد المنعم
/https://www.alukah.net/sharia/0/65393

الشارع في المواقف المختلفة، فلو قصر في أحـــدهما لم يكن مجتهداً، ولا يجـــوز له الاجتهاد [١] .

الثاني: أن يكون عالماً بمواقع الإجماع: فيشترط فيه أن يعرف المسائل التي أجمعت الأمة على حكم فيها، حتى لا يصدر منه فتوى تخالف ما اتفقت عليه الأمة، ولا يشترط كذلك حفظ جميع مواقع

الإجماع، بل يكفي أن يعلم أن فتواه لا تخالف الإجماع [٢].

الثالث: أن يكون عالماً باللغة العربية: وهذا من أهم الشروط التي تتوقف عليها فهم النصوص الشرعية ومعرفة المراد بها، وقد عبر بعض الأصوليين عنه بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وأسلوب خطابهم، وذلك بمعرفة النحو والتصريف والبلاغة.

وعلى هذا فالذي لا يعرف اللغة العربية، ولا يستطيع أن يفهم خطاب العرب، وعادتهم في الاستعمال بحيث يميز بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله ومفصله وحقيـــقته ومجازه، وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه لا يكون من أهل الاجتهاد [٣].

الرابع: أن يكون عالماً بأصول الفقه: يعتبر علم أصول الفقه عماد الاجتهاد، وأساسه الذي تقوم عليه أركانه، وأساس فهم النصوص الشرعية فعلى مـــن يريـــد

(١) انظر: التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني صـ ٥٣٩ وما بعدها – ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – ط. دار الكتب العلمية – ط. الأولى – سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣ م، نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوى ٢٠٠/٣– ومعه مناهج العقول للإمام محمد بن الحسن البدخشى – ط. محمد على صبيح

(٢) انظر: ا المستصفى من علم الأصول للإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالي ٣٥١/٢ - ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان – ط. الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، نفائس الأصول في شرح المحصول للإمام الفقيه: شهاب الدين أبى العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المعروف بالقرافي ٤٠٢٣/٩ – ت: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض – قرظه: الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح أبو سنة - ط. المكتبة العصرية – بيروت لبنان – ط. الثالثة – سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

(٣) انظر: التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ص ٥٤٠ – ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – ط. دار الكتب العلمية – ط. الأولى – سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، والمستصفى للغزالي ٣٥٢/٢، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للحافظ محمد على بن محمد الشوكاني ٧١٩/٢- ت د. شعبان محمد إسماعيل – ط دار السلام للطباعة والنشر - ط. الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

التصدي لفهم النص الشرعي أن يعتنى بهذا العلم قدر طاقته، فبدون معرفة علم أصول الفقه لا يصل الفقيه إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية لأن هذه الأدلة إنما تدل على الأحكام بواسطة كيفيات معينة، ككونها أمراً، أو نهياً، أو عاماً، أو خاصاً وما أشبه ذلك [1] .

الخامس: فهم مقاصد الشريعة: من المقرر أن للشارع غايات وأهداف من تشريعاته، وهي واحدة في كل الأحكام لا يمكن أن يقع بينها اختلاف أو تضاد، فالنصوص الشرعية كلها موضوعة تحت إطار عام يجمعها وتفهم النصوص الشرعية في هذا الإطار. وعلى ذلك فالمتصدي لفهم النصوص الشرعية واستنباط الحكم الشرعي أن يكون عالماً بمقاصد الشارع العامة من تشريع الأحكام الشرعية في مواردها واستقراء العلل، وقياس الأشباه على الأشباه، والوقوف على الحِكم الشرعية التي قرنها الشارع الحكيم بكثير من هذه الأحكام.

وقد اعتبر الإمام الشاطبي فهم مقاصد الشريعة شرطا لابد من تحققه في المجتهد، بل سببا في الاجتهاد نفسه، أي: أنه لابد من أن يعرف المتصدي للاجتهاد تلك المقاصد على كمالها [2].

الشرط السادس: معرفة القواعد الكلية [3]، وهو من الشرط من الشروط التي زادها ابن السبكي، حيث اشترط أن يحيط المجتهد بمعظم القواعد الشرعية، وأن يمارسها، بحيث يكسب قوة يفهم بها مقصود الشارع من تشريعه للأحكام تحقيقاً لمصالح العباد [4] .

---

(١) انظر: التلخيص في أصول الفقه للإمام الحرمين صـ ٥٣٩، والبحر المحيط للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ٢٠٤/٦ – ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت – ط. الثانية – سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م وإرشاد الفحول للشوكاني ٧٢٠/٢.

(٢) انظر: الموافقات في أصول الشريعة للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي الشاطبي ٣٢٤/٢ – شرحه وكشف مراميه وخرج أحاديثه فضيلة الشيخ عبد الله دراز، واعتنى بها الشيخ إبراهيم رمضان – ط. دار المعرفة – ط. الأولى – سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.

(٣) المراد بالقواعد الكلية في الشريعة الإسلامية: المعاني والأحكام العامة التي تضافرت نصوص الشريعة على إثباتها إثباتا عاما دون تخصيص بحالة بعينها، وذلك مثل الحكم الثابت في الشرع بأن الحرج مرفوع عن الأمة، فلا عنت ولا مشقة، وكذلك الحكم برفع الضرر، فهذا من باب الأحكام العامة والقواعد الكلية التي يجب أن يضعها المجتهد نصب عينه، فإذا طرأ أمر فيه مشقة أو ضرر استحضر القاعدة الكلية التي راعها الشارع في كثير من نصوصه برفع ذلك.

(٤) انظر: جمع الجوامع وعليه شرح المحلى مع حاشية البنانى لتاج الدين عبد الوهاب السبكي ٣٨٣/٢ – ط. مصطفى البابي الحلبي – سنة ١٣٥٦ هـ-١٩٣٧م.

المطلب الثالث

تلقي العلوم الشرعية من غير ذوي التخصصات الشرعية.

الناظر إلى واقع الأمة الإسلامية يرى كثيراً من متصدري الرأي في علوم الشريعة الإسلامية ممن ليسوا بمتخصصين في العلم الشرعي، وصارت لهم قنوات إعلامية، وعلى مواقع الانترنت وهناك الكثير يأخذون عنهم ويعملون بقولهم، مع أن كثيراً من فتاواهم تخالف صحيح الشرع الحنيف، وصارت أمثال هذه الفتاوى الشاذة سبباً في الانحراف الفكري.

وفي الواقع إن كثيراً من الانحرافات الفكرية وقعت بسبب تلقي العلم الشرعي عن غير المتخصصين الذين يجهلون أحكام الشرع الحنيف وقواعده ومقاصده، وخاصة أصحاب الأغراض السيئة من وراء ما يُلقون ويتحدثون به.

وعلى ذلك فالحاجة إلى تعلم العلم الشرعي من أهله ضرورة لمعرفة الحق وسلوك الطريق القويم ولهذا جعل الله تعالى طلب العلم الشرعي فريضة على كل مسلم ومسلمة، وقد بين النبي ﷺ أن الاشتغال بالعلم تعلمًا وتعليمًا أفضل من الاشتغال بنوافل العبادات، وأن من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع، ومن يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، فقال: " من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضًا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر" [(١)]، ولا يسمى العلم علماً إلا إذا كان مأخوذاً عن أهل العلم الراسخين المبزرين فيه المتقنين له، وإلا لا يسمى علماً بل جهلاً يقود إلى الانحراف

(١) رواه أبو داود / ك العلم / ب الحث على طلب العلم ٣١٧/٣ رقم: (٣٦٤١)، وحسنه الألباني في تحقيقه مشكاة المصابيح. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد السِّجِسْتاني – ت: محمد عبد الحميد– ط. المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، مشكاة المصابيح / ك العلم ٧٤/١ رقم: (٢١٢).

والضلال [1]، قال -تعالى- : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [2]، وأهل الذكر هم العلماء الراسخون، الذين شهدت لهم الأمة بالعلم والإمامة في الدين، أما أدعياء العلم، وأنصاف المتعلمين، والمتطفلون على موائد العلماء، فليسوا أهلًا لأن ينظروا في النص الشرعي متعرضين لفهمه وتفسيره، وهو أخص أمور الأمة وأخطرها لتعلقه بأمر الدين.[3] .

(١) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيم الجوزية ٢٢٥/١- المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي- ط. دار الكتاب العربي – بيروت- ط. الثالثة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

(٢) من الآية ٧: من سورة الأنبياء.

(٣) انظر: أثر العلم الشرعي في مواجهة العنف والعدوان د. عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان - عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ٨

المبحث الثاني

الأسباب العلمية الخارجية للانحرافات الفكرية

سبق الكلام عن الأسباب العليمة الذاتية المؤثرة في الانحراف الفكري، لكن هناك أسباب أخرى خارجية لها نفس التأثير على الفكر وانحرافه عن الطريق المستقيم، ومنها: تقديم العلوم الشرعية بصورة غير ميسرة، وعدم وجود القدوة العلمية ذات التأثير، وسوف أحاول إلقاء الضوء عليها في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:-

المطلب الأول: تقديم العلوم الشرعية بصورة غير ميسرة.

المطلب الثاني: عدم وجود القدوة العلمية ذات التأثير.

المطلب الأول

تقديم العلوم الشرعية بصورة غير ميسرة.

من الأسباب المؤثرة في التطرف والانحراف الفكري هو تقديم العلوم الشرعية من أصحابها بصورة فيها شيء الصعوبة على متلقيها، وهذا يحدث بعض اللبس، وعدم فهم المسائل الشرعية على وجهها الصحيح خاصة الدقيق منها.

لذا كان الواجب على المتخصصين في العلوم الشرعية أن يقدموا مسائلها بصورة سهلة مبسطة يشترك في فهم مقصودات الشارع منها الناس جميعاً على اختلاف ثقافاتهم وأعمارهم ومستواهم العلمي؛ لأن هذا العلم دين يتعبد الناس الله تعالى، فإذا لم يكن سهلاً مبسطاً تستوعبه العقول أوقع في الانحراف من جهتين: -

الأولى: أن يكون الانحراف ذاتياً شخصياً أي: أن المتلقي نفسه يفهم الأمور على غير وجهها الصحيح ثم تصير اعتقاداً جازماً بالنسبة له يبني عليه أفعاله وينقله إلى غيره فتعم البلوى.

الثانية: أن يكون الانحراف خارجياً، وذلك عندما يعجز المتلقي عن فهم المسائل ممن ألقاها عليه، فيحاول فهمها من آخرين، فربما سأل من ليس بمتخصص أو صاحب فكر متطرف أو توجه سلبي معين فيشرح له هذا الأمر الذي استغلق فهمه عليه على غير الوجه الصحيح شرعاً، وعلى حسب قناعاته وأفكاره ومعتقداته، وهنا تأتي الطامة الكبرى.

وعلى ذلك فيعتبر من أهم المطلوبات الشرعية للقائمين على أمر الدين تدريساً وشرحاً وتعليماً أن يقدموا ذلك بصورة ليس فيها أدنى لبس أو خلط أو يؤدي إلى لازم للفظ قد لا يكون مقصوداً للشارع أو يكون مخالفاً لمراده.

والحق أن تيسير العلوم الشرعية مقصد من مقاصد الشارع، قامت عليه النصوص الشرعية، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾[1]، وقد تكرر كثيراً للدلالة على أن الله قصد تيسير القرآن على متلاقيه وسامعيه وقارئيه، والقرآن هو أصل الشريعة علوم الشريعة الإسلامية كلها، فينبغي أن تكون جميع العلوم المتفرعة عليه كذلك وإلا وقع التناقض بين الأصل والفرع، وذلك ممنوع شرعاً وعقلاً.

وقوله تعالى: ﴿ وَما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[2]، فلم يجعل الله في هذا الدين حرجاً من أي نوع كان، سواء أكان في أحكامه أو تعليمه أو غير ذلك.

فمن خلال ما سبق أستطيع القول بملء الفم إن تيسير العلم الشرعي وعرضه بصورة متقبلة سهلة على متلقيه لأحد المقاصد الشرعية، ولو أردت قلت: مقصد ضروري؛ لما له من أثر واضح على حفظ الدين في قلوب المسلمين، وحفظ العقول من الانحراف والزيغ والضلال.

المطلب الثاني

عدم وجود القدوة العلمية ذات التأثير.

لا شك أن للقدوة دور محوري في بناء الشخصية السوية عقلاً وفكراً، ولها أثرها فيمن حولها من الأفراد يقتدون بأقوالها وينهجون نهجها، ويلتزمون أمرها ونهيها، وهذه القدوة رموز تحتذى وتقتفى أثرها.

والقدوات لها مستويات متعددة، ومن أهم مستوياتها القدوة على مستوى الأسرة، ومن هنا تأتي مسؤولية الأسرة ومسؤولية مؤسسات المجتمع ولا سيما

(١) من الآية ١٧: من سورة القمر.

(٢) من الآية ٧٨: من سورة الحج.

مؤسسات التوجيه والتعليم والتواصل الاجتماعي وغيرها من المؤسسات وجميع أفراد المجتمع.

فإذا نشأ الناشئ في وسط اجتماعي، صحيح العقيدة، وسطي الفكر والمنهج، سليم الرؤية والأفكار، قويم في سلوكه وتصرفاته، فإن الناشئ سيعيش هذه الحياة، ويتشرب هذه المعاني حتى تكون رؤيته وفكره وسلوكه، وتصبح منهج حياته، فيكون بإذن الله محصناً مما يضادها من غلو وجفاء، سواء في الفكر أو في السلوك، وعكس ذلك لو نشأ الناشئ في وسط مضطرب في الأفكار، متذبذب في المنهج، تجتمع فيه التناقضات، وتلتقي فيه المتضادات، فإن هذه الحال ستؤثر في فكره وسلوكه وشخصيته، فربما تجده يوما في أقصى اليمين، ويوما آخر في أقصى اليسار، متذبذب مضطرب، يتبع كل ناعق ويستجيب لكل هاتف، سهل لكل خاطف، ولتحقيق القدوة في الأسرة يجب عليها القيام بمسؤوليتها تجاه النشء[1].

وعلى المستوى الثاني، وهو من أهم المستويات بعد سن الصغر، وهو في القدوة في مرحلة الشباب، وهذه تكون من أهل العلم الراسخين في العلم العالمين بقواعد الشرع ومقاصده؛ دون ما اتخذه الشباب من قدوات جروهم إلى السطحية.

والحق أن القدوة إذا كانت جديرة بذلك تمتلك مؤهلات القدوة الحسنة أثرت في محيطها أيما تأثير وأخذت بأيديهم إلى الطريق المستقيم والمنهج القويم، وإذا لم تكن القدوة من هذا النوع كان تأثيرها سلبياً، كما هو الحال في واقع شبابنا اليوم – هداهم الله وحفظهم من القدوات الضالين المضلين.

(١) انظر: الأمن الفكري المفهوم والمرتكزات- د. جبريل بن محمد حسن البصيلي – عضو هيئة كبار العلماء ص ١٠٩- ط. جامعة الملك خالد.

المبحث الثالث

منهج السنة النبوية في معالجة الأسباب العلمية للانحرافات الفكرية

الباحث في السنة النبوية يرى من خلال تتبع أقوال النبي -ﷺ- في أبواب الشرع المختلفة أنها قد وضعت نهجاً قويماً في مواجهة الفكر المنحرف المتطرف، وهذا المنهج في العلاج الناجع لكل الأسباب التي قد تؤدي إلى الانحراف والتطرف، ومنها الأسباب المتعلقة بالعلم والتعليم، وما ذاك إلا من عند الله تعالى، قال تعالى: ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾، وسوف أبين في هذا المبحث المنهج النبوي في مواجهة أسباب الانحراف الفكري، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة.

المطلب الثاني: التلقي للعلم الشرعي عن أهله.

المطلب الثالث: تقديم العلوم الشرعية بصورة ميسرة.

المطلب الرابع: اعتقاد التصويب والتخطئة لأهل العلم

المطلب الأول

الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة

من المعلوم أن هناك أسباباً كثيرة تؤدي إلى اختلاف الأفهام في النص الشرعي، ولكنها أفهام أهل العلم الذين سبق ذكر الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم، أما من لا تتوفر فيه الشروط فلا يحق له أساساً النظر في النصوص الشرعية ومحاولة الوقوف على المقصود منها فضلاً عن شرحها وبيانها للناس.

وعند اختلاف الأفهام وتعددها يكون الفهم الذي يتحتم الرجوع إليه والعمل به عند تعدد الأفهام واختلافها هو فهم السلف الصالح [1] – رضي الله عنهم –، وذلك لأنه شاهدوا التنزيل، وعلمهم الواسع والدقيق بلغة التنزيل، وسلامة الفطرة،

(١) السلف الصالح هم صحابة رسول الله -ﷺ- ومن تبعهم بإحسان. انظر: الإيمان بين السلف والمتكلمين – د. أحمد بن عطية بن علي الغامدي صـ ٩ – ط. مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنورة – ط. الأولى – سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

وصحة اللسان، وسلامة مصدر التلقي بالنسبة لهم، حرصهم الشديد على فهم النصوص والسؤال عما أشكل عليهم من النبي ﷺ ومن صحابته الكرام –رضي الله عنهم– (١).

والنصوص الشرعية متضافرة على تعديل السلف الصالح والثناء عليهم، وذلك في الكتاب العزيز والسنة الشريفة، من ذلك قوله –ﷺ–: " أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ أُمِّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " (٢).

وجه الدلالة: أن النبي–ﷺ– أمر أمراً صريحا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، وهم أئمة السلف وخيارهم وهو أمر مطلق فيقتضى الوجوب، وعلى ذلك فاتباع فهم سلف الأئمة واجب عملا بهذا الحديث، فالفهم الصحيح الموافق لمراد الله تعالى هو فهم السلف الصالح، وذلك لما أسلفنا من سعة علمهم وسلامة فطرتهم ولسانهم، ثم هذا الحديث حجة في هذا الشأن فالواجب على المتصدي لبيان مقصودات الشارع من خطاباته في الكتاب والسنة أن يسلك مسلكهم ويسير في طريقهم.

ومن الآثار: ما روي أن عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– كتب إلى القاضي شريح: " أن اقض بما في كتاب الله فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن في كتاب الله، ولا سنة رسول الله ﷺ فاقض بما قضى به الصالحون، فإن لم يكن في

(١) انظر: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية (حقيقته وأهميته وحجيته) د. عبد الله بن عمر الدميجي صـ ٢٨ وما بعدها – مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية – العدد ٥٣ – سنة ١٤٣٢ه.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك ، وقال: " هذا حديث صحيح ليس له علة " ١٧٤/١ حديث رقم: (٣٢٩) المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري – ت: مصطفى عبد القادر عطا– ط. دار الكتب العلمية – بيروت – ط. الأولى– سنة١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ ولم يقض به الصالحون فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك، والسلام عليكم " [1].

وجه الدلالة: واضح من قول عمر -رضي الله عنه-: " فاقض بما قضى به الصالحون " أن فهمهم حجة؛ لأن القضاء لا يكون إلا بعد إعمال الفكر في النصوص للتوصل إلى فهم صحيح لإثبات الأحكام بها [2].

مما سبق أستطيع القول بأن الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة يكون من خلال المنهج الذي رسمته النبوية من اتباع فهم الخلفاء الراشدين ثم الصحابة في الجملة، والسلف الصالح عموماً، ولو وقع الاختلاف بين السلف في فهمه فيمكن الآخذ برأي أي منهم دون خروج عن فهمهم.

المطلب الثاني

التلقي للعلم الشرعي عن أهله.

إن العلماء الراسخين هم عقل الأمة ومحور تقدمها وازدهارها، ومصدر حمايتها من الضلال والانحراف خاصة علماء الشريعة في مجال التطرف والانحراف الفكري الذي صار فتنة أطلت برأسها على المجتمع، وإذا قدمت الأمة علماءها استطاعت التقدم في كل مجال ووأد أي فتنة وتقويم كل انحراف أو ضلال

وإن أخطر ما يسبب الانحراف والتطرف الفكري هو تلقي العلم عمن ليس أهلاً لذلك وذلك يؤدي إلى ظهور التيارات الغالية والانحراف الفكري، ويحصل الضلال والإضلال [3].

---

(١) أخرجه النسائي في سننه ٤٠٦/٥ رقم: (٥١٩٩) السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي – حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي – أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط – قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ط. مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

(٢) انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ٢٨٨٧/٧ – ت: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض – ط. مكتبة نزار مصطفى الباز – ط. الأولى – سنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار لصالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري صـ ١٢٢ – ط. دار المعرفة. بيروت.

(٣) انظر: الأمن الفكري المفهوم والمرتكزات ص ٧٢.

وقد أمر النبي ﷺ بتلقي العلم عن أهله، فقال ﷺ " طلب العلم فريضة على كل مسلم " [١] فقال: " من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طرق الجنة" [٢]. ووجه الدلالة من الحديثين أن النبي ﷺ أمر بطلب العلم، ولا يسمى العلم علماً إلا إذا صدر من أهله في محله، وفيه الدلالة الواضحة على تحري العالم الذي يؤخذ عنه؛ لأنه إذا لم يكن من أهل العلم كان ما يؤخذ عنه جهلاً وليس علماً.

ثم جاءت السنة لتحذر من الجهال والأخذ عنهم في قوله ﷺ : " إن الله لا يقبض العلم انتزاعا

ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوساً جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا "[٣]. فهذا الحديث الشريف يتضمن التحذير من ترئيس الجهال وسؤالهم ويتضمن الأمر بعدم إتاحة الفرصة لهم للظهور والبروز للناس ونشر أفكارهم.

ويتضمن هذا الحديث-أيضا- الأمر بأخذ العلم عن أهل العلم الراسخين فيه، وتحري ذلك والبحث عن العلماء المؤهلين المشهود لهم بالعلم والفضل قبل الجلوس إليهم والأخذ عنهم؛ لأن هذا العلم دين فليعلم الناس عمن يأخذون دينهم.

(١) رواه ابن ماجه، وصححه الألباني. سنن ابن ماجه / ب فضل العلماء والحث على طلب العلم ٨١/١ رقم: صَحِيحُ الترغيب وَالترهيب للألباني ٤٢/١ – رقم: (٧٢).

(٢)رواه أبو داود / ك العلم / ب الحث على طلب العلم ٣١٧/٣ رقم: (٣٦٤١)، وحسنه الألباني في تحقيقه مشكاة المصابيح. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني – المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد- ط. المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، مشكاة المصابيح / ك العلم ٧٤/١ رقم: (٢١٢).

(٣) متفق عليه. صحيح البخاري/ ك العلم / ب كيف يقبض العلم ٣١/١– رقم: (١٠٠)، صحيح مسلم / العلم/ رفع العلم وقبضه وظهور الجهل ٢٠٥٨/٤- رقم: (٢٦٧٣). وانظر: الأمن الفكري المفهوم والمرتكزات ص ٧٢.

لذا فالواجب على طالب العلم أن يبحث بين المتصدرين للعلم عمن تجتمع فيه الشروط المؤهلة لذلك، وذلك بعلامات تدل عليه كاشتهاره بالعدالة والعلم والتقوى، واجتماع الناس عليهم، وشهادة أهل الثقة لهم بالعلم والفضل[1].

وكذلك يقول ﷺ: " سيخرج في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم عند الله يوم القيامة" [2].

فبين ﷺ صفة من يتصدرون للعلم في آخر الزمان أنهم سفهاء الأحلام، وهذا دليل على ضعف عقولهم وغلبة الجهل عليهم، ووصفهم بأنهم "حدثاء الأسنان"، وحديث السن في الغالب أقرب إلى الجهل والطيش، والتسرع وعدم الروية، وجنوح الفكر والتطرف في الرأي، من كبير السن، الذي عركته الحياة، وحنكته التجارب، وأدرك أهمية النظر في المآلات والعواقب. [3]

وجملة القول إن المنهج النبوي في هذا الجانب يتلخص في أمرين: –

الأول: طلب العلم من أهله والأخذ عن العلماء الشهود لهم بالعدالة والعلم.

الثاني: التحذير من الأخذ عن الجهال والسفهاء ومن ليسوا من أهل العلم. وهذا المنهج القويم يغلق باباً من الأبواب المؤدية إلى التطرف والانحراف الفكري بالتلقي عمن ليسوا من أهل العلم وأصحاب التوجهات التي تناقض أحكام الشريعة ومقاصدها.

---

(١) انظر: طرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه–دراسة شرعية – منى عبد الله الناصر ص ١٩٨– المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة.

(٢) متفق عليه. صحيح البخاري/ ك المناقب/ ب علامات النبوة في الإسلام ٤/٢٠٠ – رقم: (٣٦١١)، صحيح مسلم ك الزكاة / ب التحريض على قتل الخوارج ٢/٧٤٦ – رقم: (١٠٦٦).

(٣) انظر: أثر العلم الشرعي في مواجهة العنف والعدوان د. عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان – عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ٨

المطلب الثالث

تقديم العلوم الشرعية بصورة ميسرة.

كان للسنة النبوية في هذا الأمر منهج واضح، ويتمثل ذلك في بيان أن الدين يسر في كل ما يتعلق به، ومن جملة ما يتعلق به تقديم علومه على اختلاف أنواعها، وقد تجلى ذلك من قوله ﷺ:" إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ" (١). فقوله ﷺ " إن الدين يسر" جملة تامة من إن واسمها وخبرها، وتم المعنى، وهو من باب العام الذي يشمل كل أنواع اليسر والسهولة الذي لا يدخله أي عنت ولا مشقة من أي وجه، ومن جملة أنواع اليسر في الدين اليسر في تعليمه، ولا يقول قائل: إن المقصود يسر الأحكام فقط (٢) لأن هذا عام والعام لا يقصر على بعض أفراده إلا بدليل.

فإن قيل: تمام الحديث يدل على أن المقصود يسر الأحكام. قلت: لا يستقيم لكم ذلك فإن المشادة في الدين والتسديد والتقريب كما تأتي في الأحكام تأتي كذلك في التعليم وفي كل ما يتعلق بالدين.

وكذلك قوله ﷺ " بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ" (٣)، ومعنى السمحة السهلة الميسرة (٤)، وهذا وصف يعود على عموم الشريعة أحكامها ومقاصدها وتكاليفها،

---

(١) رواه البخاري. صحيح البخاري- حديث رقم: (٣٩) صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري- ط. دار طوق النجاة –سنة ١٤٢٢هـ، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي – حديث رقم: (٥٠٣٤) –تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة–الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب–الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.

(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري- لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني ٢٣٥/١ – حديث رقم: (٣٩) –الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري–لحمزة محمد قاسم ١٢٢/١- راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط–عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون- الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق – الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف – المملكة العربية السعودية–عام النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

(٣) رواه الإمام أحمد – مسند الإمام أحمد – حديث رقم: (٢٢٢٩١).

(٤) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين- المؤلف: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري ص ٩٦- عني به: أحمد جاسم محمد المحمد وآخرون- ط. دار المنهاج، جدة – المملكة العربية السعودية- ط. الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

وكذلك علومها على متلقيها.

ثم جاءت النقول عن الصحابة -رضي الله عنهم- لتؤكد هذا المعنى، وقول الصحابي حجة كما هو مقرر عند الأصوليين[1]؛ لأنهم غالبا ما ينقلون عن رسول الله ﷺ ، من ذلك قول على بن أبي طالب: " "حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ "[2]، وهذا الأثر واضح الدلالة على ما ندعي من أن تقديم العلوم الشرعية بصورة غير مبسطة على المتلقين يؤدي إلى الانحراف الفكري، وذلك في قوله" أتحبون أن يكذب الله ورسوله" ورأس الانحراف الفكري والعقدي أن يكذب الله ورسوله، ويأتي ذلك من سوء الفهم لصعوبة تقديم العلوم الشرعي.

وكذلك قول ابن مسعود: " مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً " [3]، وهذا الأثر حجة في الموضوع، حيث قال: " لا تبلغه عقولهم" وهذا محل النظر في هذا الموطن، وهو المنع من التحديث بما يصعب فهمه، وبالمفهوم المخالف الأمر بالتحديث بما تفهمه العقول، ومفهوم المخالفة حجة عند الجمهور[4]، فتكون النتيجة الشرعية والعقلية وجوب تيسير العلوم الشرعية على متلقيها، وقوله: " لبعضهم فتنة" هذا دليل على النتيجة التي نقول بها وهو أن عدم تيسير العلوم الشرعية يؤدي إلى الانحراف الفكري، وهذا مأخوذ من قوله: " فتنة" وهي كلمة تحمل في طياتها كل شر من ضلال وإضلال ، وأهون ما تدل عليه انحراف الفكر.

---

(١) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول للإمام أبي الوليد الباجي صـ٤٨٠- ت: عبد المجيد تركي- ط دار الغرب الإسلامي – ط. الأولى سنة ١٤١٥هـ ١٩٨٦م، الوصول إلى الأصول لابن برهان ١٢٤/٢ – ت. د: عبد الحميد أبو زنيد – ط. مكتبة المعارف- الرياض- ط. الأولى سنة ١٩٨٤م.

(٢) صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي – حديث رقم: (١٢٧) -المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر-الناشر: دار طوق النجاة-الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٣) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ -المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ١١/١ - المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي-الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدى ٥١/٣ – ط. دار الفكر – ط. الأولى- سنة ١٣١٧ هـ ١٩٩٦م، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الحافظ محمد على بن محمد الشوكانى ٥٢٧/٢- ت د. شعبان محمد إسماعيل – ط دار السلام للطباعة والنشر - ط. الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

ويتلخص منهج السنة النبوية في أمرين: الأول: بيان يسر الشريعة جملة ومنه طريقة تعليم أحكامها. الثاني: التحذير من مخاطبة الناس بما يصعب عليهم فهمه.

المطلب الرابع

اعتقاد التصويب والتخطئة لأهل العلم

من الأمور التي أدت إلى التطرف والانحراف الفكري اعتقاد البعض فيما يتبعونهم أو يأخذون عنهم أن قولهم هو الحق المطلق الذي لا يدخله احتمال الخطأ، وهذا أدى بدوره إلى الغلو في هؤلاء الأشخاص حتى وإن كانوا من أهل العلم، فإن احتمال الخطأ وارد في أقوالهم خاصة في المسائل المستجدة، وهذا -أيضا- له خطره في اعتقاد الصواب المطلق في شخص أو جماعة يجعله قادراً على تشكيل أفكارهم حسب ما يرى ويعتقد وربما يكون ما يقول به مجافياً الحق والصواب.

ومن هنا جاءت السنة النبوية المطهرة لتبين المنهج الحق في هذا الأمر، وهو أن قول أهل العلم دائر بين الصواب والخطأ، فقد يكون قولهم صواباً وقد يكون خطأ، وأنه لا يمكن لأحد أن يقول بأن الحق في المسائل الاجتهادية معه قطعا.

وقد اتضح ذلك المنهج جلياً في قوله ﷺ : " إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإذا حكم فأخطأ فله أجر واحد " [(١)]، فقد صرح النبي -ﷺ- صرح بمنطوق قوله بأن المجتهد الذي بلغ رتبة الاجتهاد يصيب ويخطئ في قوله " فأصاب، وأخطأ"، وهذا دليل واضح على عرضة المجتهد للأمرين وبالتالي فليس كل مجتهد مصيب [(٢)]، وإذا كان هذا حال المجتهدين فمن دونهم من العلماء من باب أولى، فلا يجب أن تكون النظرة إليهم فوق ذلك.

وقد ثبت عن الصحابة -رضي الله عنهم — ما يقرر هذه القاعدة، فمن ذلك

---

(١) رواه أحمد والترمذي وقال: " حسن غريب ". انظر: مسند الإمام أحمد حديث رقم: (١٧٧٧٤)، وسنن الترمذي حديث رقم: (١٣٢٧).

(٢) انظر: شرح اللمع لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي ١٣١/٢ — ت: عبد المجيد تركى – ط. دار الغرب الإسلامي الفصول في الأصول لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي ٣٣٢/٤-الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية- الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء ١٥٥٤/٥-حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية-ط: الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

ما قال أبو بكر –رضي الله عنه– في الكلالة: " رَأَيْتُ فِي الْكَلَالَةِ رَأْيًا، فَإِنْ يَكُ صَوَابًا فَمِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنْ قِبَلِي، وَالشَّيْطَانِ، الْكَلَالَةُ مَا عَدَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ" [1]، وما نقل عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– أنه كتب بقضية إلى عامل له، فكتب الكاتب: هذا ما أرى الله عمر، فقال: امحه واكتب: " هذا ما رأى عمر، فإن يكن صوابا فمن الله عز وجل، وإن يكن خطأ فمن عمر "[2]، وما روى عن ابن مسعود –رضي الله عنه– أنه أتي في رجل تزوج امرأة، فمات عنها و لم يفرض لها، و لم يدخل بها، فسئل عنها شهرا، فلم يقل فيها شيئا، ثم سألوه، فقال: " أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنْ يَكُ صَوَابًا، فَمِنَ اللَّهِ" [3] ،فهذه الآثار تدل على أن أقوال المجتهدين دائرة بين الصواب والخطأ، فإذا كان هذا حال أكابر الصحابة فمن دونهم من العلماء وخاصة في هذا الزمان من باب أولى.

وبهذا يتضح منهج السنة النبوية في هذا الأمر ببيان أن أقوال أهل العلم واجتهاداتهم قد يكون صواباً وقد يكون خطأ، فلا تقديس إلا لقول الله وقول رسوله ﷺ بفهم السلف الصالح، وهذا يعصم من الانحراف الفكري باعتقاد أن الحق والصواب المطلق مع من يأخذ عنه العلم، وقد لا يكون كذلك، بل من أصحاب الأغراض والأهواء؛ لذا فالواجب على طلبة العلم تحري الدليل ولا يتعصبون للأشخاص، فالعلم قال الله قال رسوله، وما سوى ذلك دائر بين الرد والقبول.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة– حديث رقم: (٣١٦٠٠). المصنف في الأحاديث والآثار– لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي– المحقق: كمال يوسف الحوت–الناشر: مكتبة الرشد – الرياض–الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٢) شرح مشكل الآثار. شرح مشكل الآثار– المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي–٩/٢١٤ – رقم: (٣٥٨٢) – تحقيق: شعيب الأرنؤوط–الناشر: مؤسسة الرسالة–الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤م.

(٣) أخرجه الإمام أحمد. انظر: مسند الإمام أحمد حديث رقم: (١٨٤٦٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، وعلى آله وصحابته ومن استن بسنته إلى يوم الدين، أما بعد:

ففي خاتمة هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي ما يلي:

أولاً: أن الشريعة الإسلامية تمتلك أسباب الخلود والصلاحية لكل زمان ومكان ومعالجة جميع المستجدات إلى يوم القيامة.

ثانيا: أن الأمن الفكري وحماية الفرد والمجتمع من الانحراف الفكري أحد المقاصد الضرورية الشرعية في الشريعة الإسلامية.

ثالثا: أن هناك الكثير الوسائل العلمية التي تؤدي إلى التطرف والانحراف الفكري ولها آثارها السلبية الكبرى على الفرد والمجتمع.

رابعا: أن الباحث في السنة النبوية – على صاحبها أفضل الصلاة والسلام- يجد أنها فيها علاجاً ناجعاً للوسائل العلمية المؤدية إلى الانحراف الفكري.

خامسا: أن الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية وعدم التمكن من أدوات الاجتهاد وتلقي العلوم الشرعية من غير ذوي التخصصات الشرعية وتقديم العلوم الشرعية بصورة غير ميسرة. وعدم وجود القدوة العلمية ذات التأثير من أهم الوسائل العلمية المؤدية إلى الانحراف الفكري.

سادساً: أن الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسنة والتلقي للعلم الشرعي عن أهله وتقديم العلوم الشرعية بصورة ميسرة واعتقاد التصويب والتخطئة لأهل العلم أهم الوسائل الشرعية في مواجهة الانحراف الفكري التي جاءت في السنة النبوية.

هذا والله أعلم، وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

التوصيات.

أولاً: أن تُولي الحكومات والمؤسسات العلمية، والجمعيات الدعوية الأمن الفكري وتحققه عناية أكبر.

ثانياً: اشتمال البرامج الدراسية بجميع مستوياتها على مقرر لحماية وتعزيز الأمن الفكري.

فهرس المراجع والمصادر

-أثر العلم الشرعي في مواجهة العنف والعدوان د. عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان – عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– أثر العلم الشرعي في مواجهة العنف والعدوان د. عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان – عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

– إحكام الفصول في أحكام الأصول للإمام أبي الوليد الباجي— ت: عبد المجيد تركي— ط دار الغرب الإسلامي — ط. الأولى سنة ١٤١٥هـ ١٩٨٦م.

– الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبي الحسن على بن أبي على الآمدى ٥١/٣ — ط. دار الفكر — ط. الأولى- سنة ١٣١٧ هـ ١٩٩٦م.

-إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الحافظ محمد على بن محمد الشوكانى – ت د. شعبان محمد إسماعيل — ط دار السلام للطباعة والنشر – ط. الأولى سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

-الأزمة الفكرية المعاصرة د. طه العلواني – ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي — سنة ١٤٠٨- ١٩٨٨م.

-إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للحافظ محمد على بن محمد الشوكاني – ت د. شعبان محمد إسماعيل — ط دار السلام للطباعة والنشر – ط. الأولى سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

– أصول الشاشي لنظام الدين أبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي — ط. دار الكتاب العربي. بيروت.

-أصول الفقه للشيخ محمد أبي النور زهير – ط. دار البصائر — ط. الأولى — سنة ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.

-الأمن الفكري المفهوم والمرتكزات- د. جبريل بن محمد حسن البصيلي — عضو هيئة كبار العلماء- ط. جامعة الملك خالد.

-الانحراف الفكري مفهومه وأسبابه وخطورته على الشباب السعودي – د. محمد ناصر السحيباني- بحث منشور ضمن فعاليات مؤتمر واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والأحزاب والانحراف- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

-الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي – إعداد: د. محمد دغيم الدغيم – سنة ١٤٢٧-٢٠٠٦هـ.

- إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار لصالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري– ط. دار المعرفة. بيروت.

- الإيمان بين السلف والمتكلمين – د. أحمد بن عطية بن علي الغامدي- ط. مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنورة – ط. الأولى – سنة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

- البحر المحيط للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي – ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت – ط. الثانية – سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

-التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنبلي- ت: د. عبد الرحمن الجبرين وآخرون - ط. مكتبة الرشد – السعودية. الرياض- ط. الأولى- سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنة – د. نادي محمود حسن – أستاذ التفسير وعلوم القرآن- كلية أصول الدين. جامعة الأزهر.

- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر -المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز-الناشر: مكتبة السنة - القاهرة – مصر-الطبعة: الأولى، ١٤١٥ – ١٩٩٥.

- تقويم الأدلة لأبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي– ت: خليل الميس – ط. دار الكتب العلمية. بيروت – ط. الأولى – سنة ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

-التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني– ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – ط. دار الكتب العلمية – ط. الأولى – سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣ م.

- التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني– ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – ط. دار الكتب العلمية – ط. الأولى – سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

-الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي -تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش- الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة-ط. الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- جمع الجوامع وعليه شرح المحلى مع حاشية البنانى لتاج الدين عبد الوهاب السبكي – ط. مصطفى البابي الحلبي – سنة ١٣٥٦ هـ-١٩٣٧م.

- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للشيخ حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي – ط. دار الكتب العلمية.

-خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار لأبي الفداء زين الدين قاسم قطلوبغا الحنفي – ط. دار ابن حزم – ط. الأولى – سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٢م.

- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد- ط. المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

-سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد- ط. المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

- السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي - حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي - أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط - قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ط. مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

-سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمـــاز الذهبي -الناشر: دار الحديث- القاهرة- الطبعة: ١٤٢٧هـــ-٢٠٠٦م.

- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى الشافعي — ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: خيري سعيد - ط. المكتبة التوفيقية.

- شرح اللمع لأبى إسحاق إبراهيم الشيرازي — ت: عبد المجيد تركـــي - ط. دار الغرب الإسلامي.

- شرح مشكل الآثار- المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملـــك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعـــروف بالطحـــاوي- تحقيـــق: شـــعيب الأرنؤوط-الناشر: مؤسسة الرسالة-الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـــ، ١٤٩٤م.

-الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول لمحمود بن محمد بن مصطفى بـــن عبد اللطيف المنياوي -الناشر: المكتبة الشاملة، مصر- الطبعـــة: الأولى، ١٤٣٢ هـــ - ٢٠١١ م

-شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختصر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه للشيخ محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار — ت: محمد الزحيلي ونزيه حماد — ط. معهد البحـــوث العلميـــة وإحيـــاء التـــراث الإسلامي— ط. الثانية سنة ١٤١٥هـــ.

-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني- ت: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبـــد الله- ط. دار الفكر المعاصر — ط. الأولى- سنة ١٤٢٠هـــ - ١٩٩٩م.

-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار — ط. دار العلم للملايـــين — بـــيروت- ط. الرابعة - سنة ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧ م.

-صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي - المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر-الناشر: دار طوق النجاة-الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري- ط. دار طوق النجاة -سنة ١٤٢٢هـ.

- طرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه-دراسة شرعية - منى عبد الله الناصر ص ١٩٨- المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة.

- العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء-حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية-ط: الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

-عمدة القاري شرح صحيح البخاري- لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني -الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- الفتح المبين بشرح الأربعين- المؤلف: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري - عني به: أحمد جاسم محمد المحمد وآخرون- ط. دار المنهاج، جدة - المملكة العربية السعودية- ط. الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

- الفتوى وفهم النص الشرعي-د سعيد بن رجاء العوضي- الجامعة الإسلامية - بحث منشور في فعاليات مؤتمر (الفتوى واستشراف المستقبل).

- الفصول في الأصول لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي -الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية-الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

-فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية (حقيقته وأهميته وحجيته) د. عبد الله بن عمر - مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية - العدد ٥٣ - سنة ١٤٣٢ه.

- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للإمام أبى البركات عبد الله بن أحمد المعروف بـ حافظ الدين النسفي– ط. دار الكتب العلمية – بيروت – ط. الأولى – سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

-لسان العرب لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن على ابن منظور الأنصاري – ط. دار صادر– بيروت– ط. الثالثة– ١٤١٤ه.

- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي –تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة–الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب–الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.

-مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقي – المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع– دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا– الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٤م

-مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية – المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي– ط. دار الكتاب العربي – بيروت– ط. الثالثة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري – ت: مصطفى عبد القادر عطا– ط. دار الكتب العلمية – بيروت – ط. الأولى– سنة١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

-المستصفى من علم الأصول للإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالي – ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان – ط. الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

-المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ –المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري – المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي– الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

-المصباح المنير لأحمد بن محمد بن على الفيومي المقرئ – ط. مكتبة لبنان –سنة ١٩٨٧م.
- المصنف في الأحاديث والآثار- لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي- المحقق: كمال يوسف الحوت-الناشر: مكتبة الرشد – الرياض-الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
-معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي - المحقق: عبد السلام محمد هارون- ط. دار الفكر- سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
-معجم اللغة العربية المعاصرة- المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر - الناشر: عالم الكتب- الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
-منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري-لحمزة محمد قاسم ١٢٢/١- راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط-عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون- الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق - الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف - المملكة العربية السعودية-عام النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- الموافقات في أصول الشريعة للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي المالكي الشاطبي – شرحه وكشف مراميه وخرج أحاديثه فضيلة الشيخ عبد الله دراز، واعتنى بها الشيخ إبراهيم رمضان – ط. دار المعرفة – ط. الأولى – سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.
- نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ٢٨٨٧/٧ – ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض – ط. مكتبة نزار مصطفى الباز – ط. الأولى – سنة ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- نفائس الأصول في شرح المحصول للإمام الفقيه: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المعروف بالقرافي – ت: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض – قرظه: الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح أبو سنة - ط. المكتبة العصرية – بيروت لبنان – ط. الثالثة – سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

- نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسنوى – ومعه مناهج العقول للإمام محمد بن الحسن البدخشى – ط. محمد على صبيح.

-النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير - الناشر: المكتبة العلمية – بيروت- تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

-الوصول إلى الأصول لابن برهان – ت. د: عبد الحميد أبو زنيد – ط. مكتبة المعارف- الرياض- ط. الأولى سنة ١٩٨٤م.